

رسالة من ناشط سياسي جزائري قبل اعتقاله:

لا بديل عن النضال الديمقراطي من داخل الوطن

اتفسهم على أنهم يشكلون الحصن المنيع في وجه الإهباب ليسوا في الحقيقة سوى أعداء للحرية. بكل تواضع وكرامة اعتبر نفسي قد عدلت إلى جانب جزائريين وجزائريات آخرين على فضح هذه المغامرة وعلى رفع الغطاء على هذا النظام وفضح طبيعته وممارساته.

هكذا وبعد قضاء تسع سنوات من النضال في سبيل الأهداف النبيلة التي تتمثل في البحث عن الحقيقة والكرامة، قررت عقبها وضع نهاية لحالة السرية التي اتخذتها وتقدمت إلى العدالة من أجل معارضة الحكم الجائر الذي حكم علي بسجن مدته عشرون عاما. إنني اعتقد جازما وبكل إخلاص أنني قمت بواجبي ولا شيء سوى واجبي، التمثال في تقديم شهادة على حقيقة الوضع الجزائري.

وإني أشعر براحة الضمير وأنا أخرج إلى العلن من حالة السرية لمواجهة الجهاز القمعي للنظام الذي لا تخفي اليوم حقيقته على العالم الحر. ما من شك سيلقى على القبض وساعتقل، وهذا يمثل الثمن المتواضع الواجب دفعه من قبل الأحرار في بدل اللاقاتون.

سأواصل كفاحي من داخل السجن لانتزاع حقي للحصول على وضعي كسجين رأي والحصول على ضمانات من أجل محاكمة عادلة السجن بعون الله كفاحي دون كلل من أجل حق تقرير مصير المواطنين والمواطنات من أجل الديمقراطية التي تتسجم عميقا مع قيمنا الحضارية، مفتوحة مشرعة أمام الإرث العالي.

د. صالح الدين سيدهم
الجزائر (وتم اعتقال الكاتب فعلا)

الاستئصال. من خلال نشر مئات الشهادات والاف أسماء المواطنين والمواطنات ضحايا هذه البربرية الجزائرية.

في مواجهة ماكينته الدعائية هذه، كنا نواجههم بحقيقة الوقائع متسلحين بزيادة الراسخة التي لن يصيبها الزهن حتى تشرق الحقيقة ساطعة. أدت المساس بسيادة الشعب عند الانقلاب على الصناديق تحت سلاسل اللزعات في وقت آخر الكثير الاحتفاء وراء هذه المبرعات وفضلوا شتم الشعب. كما أدت الخروقات الخطيرة لحقوق الانسان بفعل سياسة الاستئصال. في وقت لزم اخرون الصمت، وتخندقوا وراء الادانة الانتقائية بل ونهروا ابعدهم من ذلك عند ارتكابهم ما هو اخطر مما افقروا على ما جرى من جرائم في حق الشعب وشجعوا ما وصفقوا لها. ومع مرور الوقت وبفضل تلك الإرادة الراسخة غير القابلة

للانكسار لهؤلاء الجزائريين والجزائريات، المناضلين من أجل حقوق الانسان بحق وبكل جدارة، وبفضل مثقفين وضباط، بدأ الشرخ يتسع وسط جدار التخليل الإعلامي لينكشف أمام العالم الوجه الآخر للامانة الجزائرية التي أخفتها آلة التشويه الرسمية. وبدأت تتجمع الشهادات الطعنة والامانة والألة غير القابلة للتقص على مكاتب المؤسسات والمنظمات والحامين الدوليين. أي في كلمة واحدة يمكننا القول أن العالم يعلم يقينا أن أولئك الذين قدموا

مهما كان الثمن الواجب دفعه. ونفس البوليس السياسي قام من جديد بديباجة ملف آخر سنة 1996 يتهمني فيه بـ«التخريب، والمشاركة في حركات تمرد، والمؤامرة ضد سلطة الدولة، ومحاولة قلب نظام الحكم، الخ من التهم الجاهزة والركيكة... بالفعل وعلى عادته قام من جديد هذا البوليس السياسي سنة 1997 بالإيجاز إلى جهاز العدالة لإصدار حكم علي بعشرين سنة سجنا غيبائيا. وبذريعة حالة الطوارئ وقوانين الاستثناء قام هذا البوليس بتجريم نشاطاتي السياسية ونضالي من أجل حقوق الانسان، تم ذلك في مرحلة كانت سياسة الاستئصال سيدة الموقف وتجري على كافة الأصعدة وبعيدا عن فضول الجمهور.

ان فتاعاتي الراسخة والقيم الحضورية التي أؤمن بها تدعوني في هذه المرحلة المتأسوية التي يجتازها بلدي، والتي لا تزال مستمرة، تدعوني لتحمل مسؤولية بلدي، ومن هنا انحطت في عمل المقاومة الأخلاقية لمواجهة النظام الشمولي الذي فرّ خوض حرب جنونية ضد فريق من الشعب. وأمام البطاعة التي يعانيها الشعب، والجدار من الكذب والتزوير وتحريف الحقائق الذي كان يلف هذه الحرب، كان من واجبي المساهمة في استعادة الحقيقة جنبا إلى جنب مع الوطنيين الجيورين على بلاهم والصمود لكافة إحدى أكبر الخدع التي ميزت القرن، اعني خدمة

■ قبل تسع سنوات حاول البوليس السياسي في الجزائر تكسيمي طلجا إلى وسيلته المفضلة أن لقي لي توما تتعلق «بأنشطة تخريب» وذلك بعد ما انتزع تحت التعذيب اعترافات كاذبة تديني من اثنين من اصداقائي الجامعين. وبيع ملفا حسب المقاس. عملية التركيب كانت فاضحة ورودية الجودة لدرجة أن العدالة لأول مرة لم تستجب لأصحاب القرار، على الأقل في المرحلة الأولى وأصدرت حكما بانتفاء وجه الدعوى. مما استدعى هذا البوليس السياسي تحريك وتجنيد وسائل الاعلام التي تأتمر بأوامره وتدور في فلكه كي تقوم بمهمتها الاعتيادية، أي إلقاءي فريسة بين أنياب فيالق الموت عبر مقالاتها التي تشكل نداء للافتيال باتم معنى الكلمة.

كل هذا لم يكن كافيا بالنسبة لهذا الجهاز البوليسي، فأرسل بعد ثلاثة اشهر من ذلك ثلاثة من زبائنه إلى مقر بيبي لافتيالي، لكن اجلي لم يكن وقتها قد حان فلم يفلحوا في مهمتهم القترة، أمام هذه التطورات الخطيرة قررت الدخول في السرية. كان اصداقائي هنا وفي أوروبا تصحوني بمغامرة البلاد غير أنني رفضت ذلك رفضا تاما لأنني اعتقد من اعماقي وبكل صدق ان الصراع السياسي من أجل احترام كرامة الانسان وحق تقرير مصير الجزائريين والجزائريات لا بد ان يتم من الداخل في الجزائر

El-Quds el-‘arabi, 15 octobre 2003